

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٥٩٥ لسنة ٢٠٢٥

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩
ولانحته التنفيذية ؛

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة
ولانحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٨ بإنشاء الهيئة العامة
للأبنية التعليمية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٢٤ بتفويض رئيس مجلس الوزراء
في بعض الاختصاصات ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١ باعتبار مشروعات
الأبنية التعليمية الحكومية وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة ، المعدل بالقرار
رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١ ؛

وبناءً على ما عرضه وزير التربية والتعليم والتعليم الفني ؛

قرر:

(المادة الأولى)

يعتبر من أعمال المنفعة العامة مشروع نزع ملكية العقار الذي تشغله مدرسة
زكى مبارك الإعدادية بالرقم التعريفى (١٧٠٧٣٤٢) الكائن بحوض داير الناحية نمره
٩) ناحية سنتريس - مركز أشمون - محافظة المنوفية ، بمساحة إجمالية مقدارها
١٦, ٢٢٧٢م^٢ بعد الارتداد .

(المادة الثانية)

يُستولى بطريق التنفيذ المباشر على كامل أرض ومباني العقار المشار إليه فى المادة السابقة ، والمبين موقعه ومساحته وحدوده وأسماء ملاكه الظاهرين بالمذكرة الإيضاحية والرسم التخطيطى والخريطة المساحية والكشف المرفقين .

(المادة الثالثة)

يُنشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة مجلس الوزراء فى ١٩ شعبان سنة ١٤٤٦ هـ

(الموافق ١٨ فبراير سنة ٢٠٢٥ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور/ مصطفى كمال مدبولى



وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني

مذكرة إيضاحية

للعرض على السيد الأستاذ رئيس مجلس الوزراء

الموضوع :

بشأن نزع ملكية العقار الذي تشغله مدرسة زكى مبارك الإعدادية بالرقم التعريفى ١٧٠٧٣٤٢ بمحافظة المنوفية .

العرض :

١ - طلبت مديرية التربية والتعليم بمحافظة المنوفية اتخاذ إجراءات صفة النفع العام على العقار الذى تشغله مدرسة زكى مبارك الإعدادية بالرقم التعريفى ١٧٠٧٣٤٢ بمحافظة المنوفية لصالح العملية التعليمية؛ حيث إنها فى حاجة شديدة إليه ؛ نظراً لوجود كثافة طلابية مرتفعة وعدم إمكانية الاستغناء عنه ؛ حيث لا يوجد بديل له .

٢ - المدرسة مؤجرة، ولا تستخدم فى العملية التعليمية، ومساحتها الإجمالية قبل الارتداد (٢٢٢٩٦ م^٢)، طبقاً للرفع المساحى المعد من مديرية المساحة بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٣٠، وبعد الارتداد (١٦٠٠٠ م^٢)، طبقاً لإفادة الوحدة المحلية بسنتريس، وهى كائنة بحوض داير الناحية نمرة (٩) ناحية سنتريس - مركز أشمون - محافظة المنوفية .

٣ - صدر قرار محافظ المنوفية رقم ١٥١٤ لسنة ٢٠٢٢ ، وقد نُشر بالوقائع المصرية بالعدد الصادر برقم (٢٦١) بتاريخ ٢٣/١١/٢٠٢٢ ، بالاستيلاء المؤقت لمدة ثلاث سنوات على كامل أرض ومباني العقار المشغول بالمدرسة المذكورة لصالح مديرية التربية والتعليم بالمحافظة.

٤ - صدر قرار المجلس التنفيذى لمحافظة المنوفية بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٥/٩ بالموافقة على إقرار صفة النفع العام والسير فى إجراءات نزع الملكية لعدد تسع مدارس، منها المدرسة المذكورة .

٥ - أفادت إدارة أشمون التعليمية بتاريخ ٢٣/١/٢٠٢٤ بالاحتياج للمدرسة المذكورة.

٦ - تم سداد التعويض المبدئي، وإيداعه خزانة الجهة القائمة بإجراءات نزع الملكية، وهي مديرية المساحة بالمنوفية، بمبلغ قدره (فقط مائة ألف جنيه لا غير، بموجب أمر الدفع الإلكتروني رقم (١٣٢٦٠ . ٦٠ ١٩٠٣٢٤ GP)، الصادر بتاريخ ٢٩/٥/٢٠٢٤.

٧ - تبلغ المساحة الإجمالية للعقار الذى تشغله المدرسة المذكورة (١٦, ٢٢٧٢ م^٢)

بعد الارتداد، وحلوه بعد الارتداد كالتالي :

الحد البحرى : بعضه شارع أسفلتى بعرض (١٣) م ، وبطول (٢٣, ٥٠) م ، وبعضه سكن ملاصق بطول (١٣) م .

الحد الشرقي : جار سكنى ملاصق بطول (٢٢, ٤٠) م بعد الارتداد، وبعضه شارع ترابى بعرض (٤) م، وبطول منكسر (٨٠, ١٠ م + ٢, ٥٠ م)، و جار سكنى ملاصق بطول (٢٩, ٥٩) م بعد الارتداد.

الحد القبلى : شارع ترابى بعرض (٣, ٦٢) م ، وبطول (٤١, ٢٧) م بعد الارتداد.

الحد الغربى : جار سكنى ملاصق، بطول (٧٠, ٥٠) م بعد الارتداد.

والعقار المذكور مملوك للملاك الظاهرين طبقا للكشف المرفق .

الرأى :

وحيث إن قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٦٠ لسنة ١٩٩١ المعدل بالقرار

رقم ١٩١٢ لسنة ١٩٩١ ، والذى نص فى مادته الأولى على أنه :

« تعد مشروعات الأبنية التعليمية الحكومية وملحقاتها من أعمال المنفعة العامة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٠ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة » ونظرًا للحاجة الماسة إلى العقار الذى تشغله المدرسة المذكورة إذ إنه يقع فى نطاق جغرافى ذى كثافة سكانية مرتفعة :

لذا فقد ترون سيادتكم التكرم بالنظر والتفضل بالموافقة على استصدار القرار

المرفق للأسباب المبينة عاليه .

والأمر معروض على سيادتكم لاتخاذ ما ترونه مناسبًا .

وزير التربية والتعليم والتعليم الفنى

محمد أحمد عبد اللطيف



